

نظريات التحليل النقدي

بعد فترة زمنية غير قصيرة من إسقاط نظريات التحليل النقدي من نظريات التحليل الاقتصادي وتأثيرها تفطن المهتمون والمنظرون لأهمية هذا العامل المهم لإستجلاء وفهم حركية المشكلات الاقتصادية و محاولة تلمس احدائياتها وحركات و سكنات هذا المعطى من خلال التحليل ادماج التحليل النقدي والسعي لإعطاء تفسير وتاويلات معقولة لسيرورة الظاهرة الاقتصادية وفق هذه الوسيطة الوسيط لإتمام المبادلات وبالتالي تسهيل الحركية الاقتصادية وتصريف السلع والخدمات المنتجة ، ألا وهي النقود وأثرها على معطيات الاقتصاد ككل (الكلي منه والجزئي) ، وحمية عدم اهمال هذا التحليل والرؤى المتداولة وتباين جلي في التحليل النقدي ككل .

وقد عرف عالم الإقتصاد عدة نظريات لتفسير ظواهره بدون اهمال عامل مهم وهو النقود ودورها وتأثيرها ، على اختلاف فهمها وتعليلاتها ، ومآلات الحالات الإقتصادية بتغير معالمها وعناصرها مثل العرض والطلب ، وكمية النقود المتداولة وتغيرها ومقابلتها وكذلك الكتلة الإجمالية للنقود وأثرها على القوة الشرائية والدخول .

وأولى النظريات التي تعتبر البنية الفكرية للتحليل النقدي وتفسيرات حركية النقود وهي النظرية الكمية للنقود أو نظرية التبادل

A. **نظرية التبادل أو كمية النقود**: وتقوم هذه النظرية على اساس تعادل معادلة بين كمية النقد المعروض وإجمالي المبادلات في المجتمع ، وهي معادلة كمية بالأساس

$$MV= PT$$

M: متوسط كمية النقود في الاقتصاد

V: سرعة دوران (تبادل) النقود في فترة ما

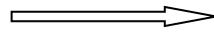
P: المستوى العام للأسعار

T: حجم المبادلات التي تتم خلاله فترة الدراسة أو العينة.

وواضح أن هذه النظرية قامت نتيجة محاولات تحليل و دراسة العلاقة بين النقود (كمية) وأثرها على الأسعار (التضخم) ، وبالأساس هو البحث لإي أثر تغير كمية النقود على الإقتصاد وانشطته وحجم التشغيل (تشغيل عوامل الإنتاج) إنطلاقا من أن هذه النظرية ترتبط بوثوق بالنظرية الاقتصادية العامة ، والرؤيا بأن النشاط الإقتصادي يتأثر بالعديد من العوامل المتغيرة (والقابلة للتغيير) ، وعلى رأسها كمية النقود . ولا يخفى أن النظرة التجارية (الماركاتيلية) في وضع معالم النظرية الاقتصادية يوحها استنادا إلى فكرة أن قاعدة الذهب والفضة هي معيار تقدم ونهضة أي بلد ، لهذا كانت للنقود عندهم أهمية كبيرة ومحورية في بناء الاقتصاد وقوة البلد ، وأن ثراءها يكمن فيما تحوزه هذين المعدنين النفيسين ، وأن أسعار العوامل الطبيعية تؤثر على العلاقة النسبية .

وهذه النظرية حسب مؤسسها (ارفينغ فيشر ومن معه) irwing FISHER تقوم على فرضيات وهي أن كمية النقود المعروضة تساوي كمية النقود المطلوبة ، ومن المعادلة نلاحظ معنى كمية النقود وقيمتها ، وأن حجم المبادلات التي تتم في الاقتصاد ثابتة أيضا وأن سرعة دوران النقود ثابت مع الملاحظة أن M هي كل وسائل الدفع المتوفرة ، وعليه فإن معادلة التبادل هي :

$$M.V=P.T$$



$$P = M.V / T$$

أي أن الأسعار ترتفع مباشرة وبنفس الكمية والنسبة مع ارتفاع كمية النقود ، أي أن مستوى الأسعار متوقف على كمية النقود مضروبة في سرعة دوران هذه النقود مقسومة على إجمالي المبادلات التجارية ، وبحكم أن كل هذه العوامل (ثابتة بالافتراض والفرض) فإن الأسعار ستعرف حتما منطقيًا بارتفاع كمية النقود .

لكن الواقع لا يتماشى مع فرضيات هذه النظرية ، حيث أن سرعة دوران النقود لن تبقى ثابتة ، لأنها عرضة لعدة عوامل كثيرة منها أن طلب السلع والخدمات وعرضها متغيران ، وبالتالي أيضا ان المبادلات تتغير ولعوامل أخرى كذلك وعليه فإن فرضيات هذه النظرية تسقط ، خاصة وأن الطلب على النقود متوقف على ديناميكية الاقتصاد وميولات الاعوان الاقتصاديين الاستهلاكية والشرائية ، وكذلك على الكميات المنتجة التي تؤثر في اسعار السلع ، وبالتالي ارتفاع سرعة دوران النقود ، وهكذا فإن المتغيرات المؤثرة على أطراف هذه المعادلة كثيرة ومتنوعة ولا يمكن حصرها ولا حصرها . وما لا يمكن إسقاطه أن في هذه النظرية طرفان : أحدهما نقدي والثاني سلعي . فالأول خاص بكمية النقود وسرعة دورانها ، والثاني خاص بطلب وعرض السلع والخدمات ، ويترابط أكيد وهو أن تغير كمية النقود سيؤدي إلى تغير الأسعار بنفس النسبة والاتجاه.

ووفق هذه النظرية ومقاربتة صاحبها فإن الكثير من المتغيرات مثل الحجم الكلي للمعاملات ومتوسط مستور الاسعار غير ذي وضوح ، ومن الصعب قياسه ، لهذا جاء تصحيح لصياغة نظرية كمية النقود يقوم بدل حجم المبادلات الاجمالي على كمية الدخل الحقيقي (الناتج الوطني) أي المبادلات النهائية للسلع المنتجة ، وليس كل المعاملات (وهذا مدخل نظرية الارصدة النقدية لمارشال) .

فرضيات النظرية: تقوم هذه النظرية على ثابتين ومتغيرين: (a) ثبات حجم المعاملات (المبادلات) ، b وثبات سرعة دوران النقود V ، c) أما المتغير الأساسي والمستقل هو كمية النقود (d ، M) المتغير التابع هو المستوى العام لأسعار P

(a) ثبات حجم المبادلات: تفترض هذه النظرية ثباتا في الحجم الكلي للمبادلات في الاقتصاد والمجتمع ، وأن مستوى النشاط الاقتصادي يحدد بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود أو بمتغيرات أخرى ، على اعتبار (وفق الفكر السائد حينها) أن الاقتصاد يكون في حالة استقرار وتوازن عند التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج وهي إحدى مقومات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي القائم على فكرة أن النظام الاقتصادي يملك القدرة الذاتية على التحرك بتلقائية نحو مستوى التشغيل الكامل ، وبالتالي ينظر للمعاملات (المبادلات) على أنها متغير خارجي بمعنى أنه لا يتأثر بالمتغيرات التي تشمل عليها المعادلة ، ومن ثمة يعامل على انه ثابت

(b) سرعة دوران النقود: هي انتقال النقود من يد لأخرى وفي فترة زمنية محددة (عادة تكون قصيرة) ، وتحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود، وعليه ينظر إليها على أنها متغير خارجي تتحدد عواملها خارج المعادلة لهذا يعامل كثابت . ومن هنا ومع ثبات كل من T و V يبقى المتغيران هما M كمية النقود و V مستوى الأسعار، وهكذا يتضح أن المعادلة بكليتها متوقفة على هذين العاملين ، حيث إما أن تكون P دالة في M أو أن M دالة في P غير أن هذا الاحتمال الأخير ليس ممكنا ، لأن كمية النقود تحدد بطريقة خارجية وهي ما تقرره السلطات النقدية (طبعا وفق معطيات وعوامل كثيرة خارجة عن نطاق الكتلة في ذاتها) .

المستوى العام للأسعار: فهو متغير يتأثر بتغير عوامل أخرى بمعنى أن المعادلة تتحرك ارتفاعا وانخفاضا بما يقع على P ارتفاعا وانخفاضا أي أن كمية النقود هي التي تحدد تطور المستوى العام للأسعار وهذه التغيرات تؤدي إلى تغيرات بنفس الدرجة والاتجاه في مستوى الاسعار ، ، ومن هنا وفي حالة تحقق كل افتراضات النظرية فإن زيادة كمية النقود ستؤدي حتما إلى ارتفاع الأسعار (ضغط تضخمي) وان العلاقة بين M و P هي في اتجاه واحد وهو $P \rightarrow M$ ويرأي أصحاب هذا الطرح فإن زيادة كمية النقود يعني عمليا زيادة في وسائل الدفع و بالتالي زيادة القدرة الشرائية ظاهريا ، لكن الواقع يترجمها عكسا لأن زيادة الأسعار تعني تراجع هذه القوة الشرائية إذ أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما كوسيلة لاتمام المعاملات وإفائها يكون لإشباع حاجات معينة (محدودة في الزمان والمكان) لأن هذا الشراء سيكون بزيادة كمية النقود لشراء السلع والخدمات حاليا أكثر مما كان عليه سابقا (قبل الزيادة) .

الانتقادات الموجهة لنظرية كمية النقود: لقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات كثيرة منها

1. أن العلاقة الميكانيكية لتأثير التغير في كمية النقود على مستوى التالي ينظر للأسعار ليست بهذا الشكل المبسط الذي تصورته النظرية، أي أن التغيرات في كمية النقود لا يمكن أن تكون ميكانيكية وبنفس التناسب. وهذه العلاقة ليست تناسبية ولا مباشرة (كما طرحها بتانكين PATINKIN، وأن كمية النقود ليست هي العامل الوحيد المؤثر على مستوى الأسعار التي قد ترتفع لأسباب ليس لها علاقة بتغير كمية النقود ، إذ قد تتغير الاسعار- ارتفاعا وهبوطا - نتيجة لأسباب حقيقية دون أن يكون للعوامل النقدية أثر فيها ، مثل تغير النفقات مع تغير حجم الإنتاج بين الارصدة- طلبا وعرضا - كما انها قد تعرف تغييرا نتيجة عوامل نقدية لا ينجم عنها تغير في كمية النقود (مثل التغير في توزيع الأفراد والمشاريع لأرصدهم النقدية على اغراض المعاملات والاحتياط وبغرض المضاربة . وأن زيادة في كمية النقود ستؤدي إلى زيادة في القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية الابتدائية ، أي أن كمية السلع المشتراة بكمية محددة من النقود سوف تزداد، حيث أن الأعوان الاقتصاديين سيقومون علاقة بين الارصدة التي يجوزونها وانفاقهم على السلع والخدمات، بما ينتج عنها زيادة الطلب على الأرصدة الحقيقية عن المستوى المأمول، بمعنى اختلال العلاقة المشار إليها بحيث يصبح لدى العون عرضا زائدا من الأصول السائلة ، مما يستدعي السعي لحل هذه المعضلة بزيادة الكمية المطلوبة من السلع والخدمات ، أي زيادة إفاقه والتخفيض من أرصده ، وإذا انخفضت تلك الأرصدة عن المستوى المراد ، سيسعى العون للبحث عن حل لهذا الاختلال ، عبر تخفيض الكميات المطلوبة من السلع والخدمات ، من

خلا تخفيض نفقاته ومعيده تكوين ارصده / ومن هنا فإن تخفيض النفقات وبالتالي المستوى العام للأسعار وهذه الحالة لا يمكن أن تكون العلاقة بين كمية النقود وارتفاع الأسعار مباشرة وتناسبية ،
والشيء الآخر ان هذه العلاقة ليست وحيدة الاتجاه ، بل تتحرك في الاتجاهين .
والملاحظ ان هذه النظرية تفترض أن تأثير التغير في كمية النقود سينتج إلى المستوى العام للأسعار ، وأنه من غير المتصور أن يتجه تأثير التغير في المستوى العام للأسعار إلى كمية النقود ذاتها ، وهذا طبعا لا يتفق أبدا مع واقع الحياة الاقتصادية ، لأن الأسعار قد تكون هذه العامل الإيجابي المستقل الذي يترتب عليه (في الكثير من الاحيان) حدوث تغير في كمية النقود لتصبح كمية النقود هي المتغير السلبي أو التابع وتكون الاسعار هي المتغير الإيجابي (المستقل) .

2. عدم واقعية مبدأ حياد النقود : من الإنتقادات الموضوعية والعقلانية بمنطق الاقتصاد أن افتراض حياد النقود ، انتفاء كل تأثير على بقية الأحداث ، وفي مقدمتها استقلال حجم الإنتاج عن التغير في الكتلة النقدية وتداولها ، لا اساس له من الصحة في واقع الحياة الاقتصادية للدور المركزي إذ من المؤكد أن يتأثر الناتج الوطني بالتغير في كتلة النقود او قيمها (سعر صرفها بالعملة الأخرى بما يبنى هذه الاستقلالية .

3. عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للمبادلات : من بين الإنتقادات المهمة التي كملت لهذه النظرية هي افتراضها ثبات المبادلات أو الحجم الحقيقي للناتج الوطني في ظل التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج وهو ما لا يستأخ إن من حيث ثبات المبادلات التي يمكن ان تتغير لأسباب عديدة واستحالة توظيف كلي ونام لعوامل الإنتاج اتي لا يمكن حصرها خاصة منها التي تنشأ نشأة ذاتية مثل العمل والطبيعة ، إن هناك قوى معينة منها الخارجية التي تزيد أو تنقص في عاملي العمل والطبيعة بصورة تلقائية إلى أي مستوى (أعلى أو أخفض) ، وقد اتضح هذا جيدا خلال فترة الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 حيث اثبتت في الواقع أن حجم الإنتاج وتشغيل العمالة (البشرية أو الميكانيكية) لا يستقران ولو عند التشغيل الكامل ، وانعدام القوى التلقائية التي تعود بالنظام إلى مستوى التشغيل الكامل ، وفي ذات الوقت فإن ارتفاع السعار قد لا يكون عاما وإنما يمس سلعا وخدمات معينة وليس كلها .

4. عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود: وهنا يعلم الجميع عدم صحة هذا الافتراض لأن هذه السرعة ليست تلقائية ولا ثابتة ويمكنها أن تتغير بحجم المبادلات او لظروف خارجية كثيرة قد تتعلق بالسوق (كسادا أو رواجاً أو انتعاشا) أو بمناخات الإقتصاد أو ظروف سياسية او ثقافية أو اجتماعية ، ومن هنا وإذا سلمنا بهذه الحقيقة من الواقع ، نجد أن ارتفاع سرعة دوران النقود أو تباطؤها سينتج عنه ارتفاعا أو انخفاضاً للأسعار رغم ثبات كتلة النقود بحكم أن تأثير سرعة الدوران على الاسعار تكون بمثابة زيادة (أو نقصان) كمياتها ، فضلا عن حقيقة أن زيادة كتلة النقود لا تنجم عنها ارتفاعا للأسعار إذا ما اقتزنت بانحسار في سرعة دوران النقود ، أو انخفاض في كتلتها المقرون بزيادة سرعتها فإن الأسعار لن تعرف أي زيادة ، ونفس الشيء بالنسبة لثبات هذه الكتلة ومنها ثبات الأسعار ، أي أن تعاكس سرعة دوران النقود مع حجم كتلتها قد يضمن ثبات الأسعار أو يعطل أي تذبذب لها .

ومما يمكن من المهم ان ننبه لشيء حيوي في التحليل النقدي وهو خطورة الدور المدمر للإفراط في زيادة كتلة النقود وهذه الخطورة تبرز الموجات التضخمية ، وتلقي الضوء على جوانب هامة وخطيرة لفهم ظاهرة التضخم وخاصة نوعه اللولبي الذي عادة ما يكون جامحا نتيجة البون بين إجمالي كتلة النقود مع إجمالي حجم السلع والخدمات وتلمس جيد لقضية التضخم ومناخاته .

B. نظرية الأرصدة النقدية أو التوازن النقدي (نظرية مدرسة كامبريدج): وتقوم هذه النظرية أساسا على إعادة صياغة نظرية فيشر من خلال استبدال حجم المبادلات الإجمالي التي يكتنفها الكثير من الغموض والدقة ، بكمية الدخل الحقيقي (الناتج الوطني أو المبادلة النهائية للسلع المنتجة) ، بحكم أن الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالدخل الوطني أو مخرجاته متوفرة ، وعليه يستحسن ، برأي مدرسة كامبريدج وقائدها ألفريد مارشال ، مقارنة الدخل الوطني في صياغة النظرية الكمية ، وهي الصورة التي تم تبنيها أكثر ، خصوصا وأن متوسط سعر الإنتاج مفهوم ذو مصداقية و صدقية و مفهومية (لأن التعامل هنا يكون مع السلع النهائية فقط) ، إذ تم عملية قياس الأسعار العامة ، أخذا بعين الاعتبار السلع والخدمات النهائية المشكلة فعليا للناتج الوطني ، وهنا تجب الإشارة أن النقود في هذه النسخة من نظرية كمية النقود تبقى وسيطا للتبادل ، حيث تستخدم سرعة الدخل من النقود بدل سرعة دورانها (أو تداولها) ، ونقصد بسرعة الدخل متوسط عدد مرات الحصول على الدخل في فترة ما واستخدام وحدة النقد في الوفاء بالالتزامات لسداد أثمان مدفوعات السلع والخدمات النهائية ودفع المرتبات والأجور أي الناتج الوطني (الدخل الوطني القابل للحساب) ، ومن خلاله يتم قياس سرعة دوران النقود (M) التي تمثل الدخل الوطني لهذا نكتب صيغة الدخل كالتالي

$$M.V=P.Y \quad \Longrightarrow \quad M = \frac{P.V}{Y}$$

M: كتلة النقود

P : متوسط مستوى الأسعار للسلع والخدمات

V: سرعة دوران الدخل من النقود

Y الدخل الوطني (الناجى الوطنى)

وهنا أيضا ووفق هذه النظرية فإن قيمة السلع والخدمات تحدد بالطلب عليها وعرضها وبالتالي يمكن تحديد قيمة النقود (قدرتها) من خلال الطلب على كتلة النقود ، وحسب منطري هذه النظرية فإن الأعوان الاقتصاديين يميلون إلى الاحتفاظ بجزء من دخلهم (سائلا أو أرصدة نقدية) ، وهو ما يعتبر اتجاها مناقضا مع وظيفة التبادل المتوسطة التي جاء بها فيشر . وطبقا لهذا المنهج المسمى نهج الرصيد النقدي ، فإن الأعوان الاقتصاديين يميلون إلى الاحتفاظ بنسبة من الدخل على شكل سيولة للتصرف فيها عند الحاجة وسمي التفضيل النقدي ويرموا له بـ K . ومن الطبيعي أن يكون هذا السلوك على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي ، لهذا صيغت المعادلة كالتالي :

I. معادلة الأرصدة النقدية وتحليلها

$$M = K.P.O \quad \text{أو} \quad M^d = K.P.Y$$

M^d أو M : الطلب على الدخل (الناجى الكلى)

P : مستوى الأسعار

Y أو O : الدخل النقدي

K : نسبة التفضيل النقدي أو الأرصدة النقدية

ويقول مارشال واضع هذه النظرية أن النقود لا تؤثر على الأسعار إلا عن طريق الدخل، وعليه فإن هذه الأرصدة هي العامل الرئيسي الذي يحدد التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي ، لتكون التحول الجوهري ، وهذا التفضيل النقدي له وجهتان : الطلب على النقود (التفضيل النقدي) للأغراض الدخلية ، وللأغراض المالية أي أن التفضيل النقدي للأغراض الدخلية L_1 يساوي نسبة معينة من الدخل النقدي

$$L_1 = K . Y$$

وكذلك الشأن بالنسبة للتفضيل النقدي للأغراض المالية يساوي نسبة من القيمة النقدية للأصول

$$L_2 = K . A$$

A القيمة الأصلية للنقود لإجمالي الأصول

K هنا تعتبر الأرصدة النقدية للأغراض المالية

وفي المعادلة وبتعويض L_1 و L_2 تصبح L هي

$$L = KY + KA$$

وإذا استبعدنا الأرصدة للأغراض المالية تصبح

$$M = KY \quad \Longrightarrow \quad K = M/Y$$

أي أن K وهي النسبة بين الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد (عند مركز التوازن) وهو ما يعتبر الصورة العكسية لسرعة دوران النقود أي أن

$$K = 1/V$$

$$M = 1/V \cdot Y \implies M \cdot V = Y$$

وهنا فإن الدخل النقدي يساوي الدخل الحقيقي في المستوى العام للأسعار

$$Y = P \cdot O$$

على أن O هو الدخل الحقيقي

وبالتعويض عن O في المعادلة السابقة نحصل على

$$M \cdot V = P \cdot O \implies P = M \cdot V / O$$

وهذا يوحي بتشابه كبير بين هذه المعادلة ومعادلة فيشر، وأن صيغة الأرصدة النقدية التي جاء بها مارشل Marshall تلاءمت مع إحلال الدخل الحقيقي للعون الاقتصادي محل المعاملات (المبادلات)، وأن إحلال سرعة دوران النقود بسرعة التداول الدخلية للنقود محل سرعة تداول النقود لأغراض المعاملات.

ووفقاً لمعادلة مارشال على النقود (الأرصدة النقدية) يتحدد تبعاً للدخل بنسبة هذه الأرصدة النقدية المراد الاحتفاظ بها K ، فإذا كانت تساوي الثلث $1/3$ (على سبيل المثال) فهذا يعني أن إجمالي الأعوان الإقتصاديين يرغبون في الاحتفاظ بالسيولة بثلاث الدخل الوطني.

وما يستوجب الإشارة أن هذه النسبة متوقفة في جانب كبير على العادات السائدة، والتي تتميز بتغير بطيء أو الثبات النسبي.

وباستخدام المعادلة السابقة يمكن تحديد العلاقة بين المتغيرات الثلاثة الأساسية وهي M كمية النقود، P مستوى الأسعار، K نسبة التفضيل

النقدي، مع ملاحظة أنه يمكن الحصول على قيمة K من المعادلة كالتالي $O /$.

$$K = M / P \cdot O \quad \text{تساوي} \quad \text{كمية النقود / الدخل النقدي}$$

$$P = M / K \cdot O \quad \text{تساوي} \quad \text{كمية النقود / التفضيل النقدي في الدخل}$$

ومن هنا نرى أثر التغيير في التفضيل النقدي K ثم في قيمة كمية النقود M على الأسعار P في حدود معادلة كامبريدج

II. أثر تغير التفضيل النقدي وكمية النقود:

يرى مارشال أنه أثر حدوث تغير في التفضيل النقدي K يترتب عليه تغير في مستوى الأسعار وفي حجم الدخل النقدي للمجتمع إذا ما بقيت كمية النقود ثابتة. وعليه ولأي سبب ما أزداد التفضيل النقدي فهذا يعني إزدياد تفضيل السيولة، وهذا يعني أن الأعوان الإقتصاديين ازدادت رغبتهم في الاحتفاظ بجزء من دخولهم النقدية على شكل سيولة، وعليه فإذا تدخل البنك المركزي (النظام البنكي) ومدّ السوق بنقود تناسب مع التغير في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية (إذا ازداد التفضيل النقدي - الاحتفاظ بالنقود -) وصاحته زيادة في عرض النقود فلن يستتبع بأي زيادة في الأسعار، وهذا يعني أن لن يحدث أي تغيير في قيمة الدخل وبالتالي سيحتفظ الاقتصاد بتوازنه عند مستوى جديد للتفضيل النقدي بأعلى من سابقة، لأن الزيادة هنا تكون في الكمية وليس في النسبة لأن البنك المركزي سيتجاوب مع الزيادة بزيادة طرح كميات إضافية للنقود.

وإذا لم تستجب السلطة النقدية (البنك المركزي) مع زيادة رغبة الأعوان الإقتصاديين في الاحتفاظ بالنقود K (التفضيل النقدي) بعدم تغيير كمية النقود المعروضة (المتداولة) لمواجهة الطلب عليها، فالنتيجة ستون باتجاه الأعوان لتقليص طلبهم على السلع والخدمات أي تسجيل تحول في تفضيل الأعوان من السلع والخدمات للاستجابة إلى ميولهم الاستهلاكية لتفضيل النقود وهذا يعني تقليص المشتريات التي يترتب عنها تقلص المبيعات مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار مما سينكس حتماً على وتائر الإنتاج وحجم العرض بسبب تراجع الطلب، مما يؤدي أيضاً إلى انخفاض الدخل الحقيقي والنقدي.

ومن هنا فإن انخفاض الدخل النقدي مع ثبات كمية عرض النقود يؤدي إلى ارتفاع النسبة الفعلية للتفضيل النقدي المتاحة - الأرصدة النقدية - والدخل الوطني. ويستمر الانخفاض حتى يتساوى مع النسبة الفعلية المرغوب فيها. ويتحققه يتوقف الدخل النقدي عن مساره الانخفاضي، بما يعني عودة النظام الاقتصادي إلى الاستقرار مجدداً وعند مستوى جديد، حيث تتعادل النسبة الفعلية بين الدخل وكمية النقود الثابتة مع العلاقة K في مستواها الجديد المرتفع.

وبطبيعة الحال فإن الحالة العكسية ممكنة حينما يتقلص ميل الأعوان لتفضيل النقود (نسبة الأرصدة النقدية تتراجع)، وهذا يعني زيادة كمية النقود الموجهة لاقتناء سلع وخدمات، وهذا يؤدي لارتفاع أسعار هذه السلع والخدمات بسبب زيادة الطلب عليها.

III. **أثر حدوث تغير في كمية النقود:** في حالة ما إذا ارتفعت كمية النقود M والمجتمع لم يرغب في تغيير نسبة ما يحتفظ به من أرصدة K فإن المعادلة ستحتل إذ تصبح كتلة النقود أكبر من أسعار السلع والخدمات (الدخل الوطني: الناتج الوطني)

$$M > P.O$$

وهذا يعني أن كمية النقود زائدة عن قسطة التوازن ، وهذا ما يدفع الاعوان إلى تقبل استعمال هذا الزائد في النقود في الاتفاق ، مما يؤدي حتا إلى زيادة الطلب المؤدي حتا إلى ارتفاع الأسعار ، وعليه من الضروري العودة إلى التوازن المطلوب في ظل ثبات K ، وهذا يفسر بزيادة قيمة الدخل الوطني او أن الاسعار تتجه نحو الارتفاع أو تسجيل حركة مزدوجة من ارتفاع الأسعار وزيادة الدخل حتى تتعادل العلاقة بين الدخل الوطني وكمية النقود ، وهذا عند مستوى جديد للتوازن .

ويذكر أن تأثير كمية النقود على النشاط الاقتصادي ومستوى الاسعار على مدى البعد والقرب من التشغيل الكامل ، إذ كلما كان المجتمع بعيدا عن التشغيل الكامل وبه طاقات معطلة ، كلما كان تأثير تغير كمية النقود على النشاط الاقتصادي (الدخل) ملحوظا والعكس .

وهنا تجدر الملاحظة أن الفريد مارشال قد فرض في تحليله التشغيل الكامل لعوامل الانتاج الموجودة في الاقتصاد، بمعنى أنه من غير الممكن في الأجل القصيرة زيادة كمية المنتجات النهائية من السلع والخدمات المعروضة للبيع ، وكذلك الإستثمار ليبقى الناتج المحلي (الناتج الحقيقي) ثابتا ، لهذا فإن زيادة كمية النقود في الفترة القصيرة لن تؤثر في الناتج الوطني الحقيقي ومع ثبات نسبة التفضيل النقدي K كما افترض مارشال ستنصرف الزيادة إلى مستوى الأسعار ، وهذا يؤول إلى ارتفاع قيمة الدخل (مقدرة بالاسعار الجديدة) ومنه إلى زيادة الأرصدة النقدية المطلوبة لتعود المساواة بين الأرصدة المرغوبة وعرض النقود ، ويعود التوازن الضروري بين كمية النقود ونسبة الاحتفاظ.

ومما فات نصل إلى حوصلة النظرية وجوهرها وهي نسبة التفضيل النقدي أو الطلب على الأرصدة النقدية K ومن المعادلات السابقة تؤكد أن

$$M=KY \quad \Longrightarrow \quad K=\frac{M}{y}$$

أي أن الطلب على الأرصدة النقدية = الأرصدة النقدية اللازمة (y) مضروبة في الدخل النقدي (y) لشراء السلع .

$$K=\frac{M}{y}$$

تحليل لعلاقة " التفضيل النقدي "

ان زيادة تفضيل الافراد للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة من دخلهم (اي عدم الاتفاق على شراء السلع والخدمات) سيؤدي الى زيادة عرض السلع والخدمات وبالتالي انخفاض الاسعار نتيجة انخفاض حجم الاتفاق عليها .

والحالة معاكسة في حالة انخفاض رغبة الافراد بالتفضيل النقدي للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة من دخلهم النقدي ، فان ذلك سيؤدي الى زيادة الاتفاق النقدي وبالتالي زيادة الطلب مما يرفع المستوى العام للأسعار

$K=1/v$ نسبة الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة = مقلوب سرعة دوران النقود، وبالتالي فان زيادة رغبة الافراد بأرصدة

نقدية سائلة كجزء من دخلهم النقدي يقود الى انخفاض المستوى العام للأسعار . لان العلاقة عكسية .وان التفضيل النقدي الذي هو معكوس سرعة دوران النقود فإن العلاقات تصبح كالتالي

$$M = Ky \quad \Longrightarrow \quad M = \frac{1}{v} y$$

$Y=Py_1$ ومن التعريف

$$Mv = Py_1 \quad P = \frac{Mv}{y_1}$$

الانتقادات الموجهة إلى نظرية الارصدة النقدية

- مما سبق من معطيات وفرضيات وتفسيرات معادلة كبرديج (نظرية الارصدة النقدية) فإنه يمكن كبل الانتقادات الآتية
- 1- إن هذه النظرية لا تقوم بتحليل كل محددات الطلب علي النقود، وفي مقدمتها الطلب الفردي على النقود أي انها لا تأخذ بعين الاعتبار طلب الأفراد للنقود بدافع المضاربة والتي لها بالتالي تأثيرها على مقدار طلب الارصدة النقدية.
 - 2- نظرية مالاشال للأرصدة النقدية تتقاطع مع النظرية الكمية لفيشر في افتراض ثبات كل من (V) ، (T) وبالتالي فهي تتعرض لنفس الانتقادات التي وجهت لصيغة فيشر.
 - 3- رغم إن نظرية كامبريدج المتناولة للارصدة النقدية تدرك إن التغيرات في كمية النقود في الزمن القصير لا يكون لها الأثر الهام في تغيير حجم الإنتاج والأسعار إلا أنها لا تستجلي مناخات هذه الحالة ولا المقدار ستتغير به الأسعار والإنتاج كنتيجة لتغير معين في عرض النقود، على المدى المتوسط خاصة
 - 4- إن معادلة التفضيل النقدي تقدم صورة غير واضحة للقوى و الخطوات المحدثة للتغيرات في مستوي الأسعار فهي لاتأخذ بعين الاعتبار سعر الفائدة الذي له علاقة مهمة بالارصدة النقدية ، والتي على ضوءها يحدد العن الاقتصادي سلوكه الاستهلاكي و يجري في ظلها تحديد حجم الإنتاج وملازمة ارتفاع الأسعار. كما انها لم تلقيا الأهمية التي تستحقها في التحليل .
 - 5- ضف إلي ما سبق إن نظرية الارصدة النقدية لا تشرح القوى الحقيقية التي تفسر التغيرات في الأسعار، فهي تنغاضي عن متغيرات هامة مثل الدخل و الادخار و الاستثمار، و توضح إن التغيرات في الطلب على النقود ستؤدي إلى تغيرات في قيمة النقود غير أنها لا تأتي على العوامل الرئيسية والمهمة في تغييرات الطلب على النقود.
- واعتمادا على ما ورد ورغم هذا النقص في نظرية مدرسة كامبريدج غير أنها ليست عديمة الفائدة في كليتها . فشرح كيف أن التغيرات في قرارات الأفراد في الاحتفاظ بجزء من دخولهم الحقيقية على شكل سيولة سيؤثر على مستوى الأسعار؟ وهذه مساهمة ذات قيمة في تفهم مشكلة قيمة النقود. وأن الفائدة الجلية من نظرية التفضيل النقدي تكمن في إرجاع قيمة النقود للتغيرات في الطلب عليها (النقود). وفي ذات الوقت فهي تجيب على السؤال الهام : " لماذا يحتفظ الأفراد بارصدة نقدية " ؟.
- و خلاصة القول إن للنظرية الكمية للنقود (عند الكلاسيك) الفضل في التنبيه لخطورة الدور السلبي الذي يلعبه الإفراط النقدي (الزيادة المفرطة) في خلق الموجات التضخمية، كما إنها تلقي الضوء علي جوانب هامة وخطيرة لتفسير ارتفاع الأسعار في البلدان المتخلفة، وعلي الأخص الجانب المتعلق بالاختلال المسجل بين كمية النقود و حجم السلع والخدمات، وهو اختلال يظهر بوضوح ا لصورة لفهم المناخ العام لظاهرة التضخم.
- لكن هذا لم يمنع من توجيه عدة انتقادات لهذه النظرية تكمن أساسا في عدم صحة الافتراضات التي قامت عليها، وهو ما أثبتته التجارب و الوقائع، فمثلا خلال الكساد الكبير لعام (1929-1933) ثبت عدم صحة تفسير هذه النظرية لظاهرة التضخم، إذا لم تؤدي زيادة كمية النقود خلال هذه الفترة المذكور إلي ارتفاع الأسعار، فقد حاولت الحكومة الأمريكية مكافحة الكساد العظيم عن طريق خلق عجز في الميزانية، و تمويله بإصدار كميات جديدة من البنكوت فزادت من احتياطات البنوك التجارية و شجعت الأفراد علي الاقتراض لكن الجزء الأكبر من الزيادة في النقود استقر في أيدي الجمهور في شكل عاطل ولم يتوجه نحو الإنفاق، لأنهم كانوا يتوقعون انخفاضا أكبر في الأسعار بالشكل الذي أدى إلي انخفاض سرعة دورانها.